تحليل الدور المصرفي في تنشيط وتطوير القطاع الخاص في العراق

م.م. مصطفى حمزة حسين (*)

المستخلص..

يحظـى القطـاع الخاص باهمية كبيرة فـي الاقتصاد القومـي انطلاقا من دوره فـي زيادة الإنتاج والاستثمار والتشغيل ، اذ أن أي تقدم لمستوى هذا القطاع دليل على تقدم و نمو الاقتصاد الوطني ولكن بسبب احداث عام ٢٠٠٣ وما رافقها وكذلك تأخر إعادة الأعمار وتباطؤ الاستثمار وكذلك ألاختلالات الهيكليـة التـي يعاني منها الاقتصاد العراقـي نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئـة وعدم التوازن في القطاعـات الإنتاجيـة والتنموية طيلة العقود الماضية ، انعكست علـى أداء القطاع الخاص الوطني في العراق عن أداء دورهُ الفاعل في تحقيق عملية النمو الاقتصادية، ومنها سعى البحث لتنشيط هذا القطاع من خلال دور القطاع المصرفي والذي ساهم وبشكل كبير في تمويل القطاع الخاص بمختلف انشطته التجاريـة والصناعية والزراعية والخدمية فضلا عن القطاع العقاري ليساعد في تأسيس قاعدة انتاجية متنوهـة في الاقتصاد عبر اقامة المشروعات بمختلـف انواعها واحجامها، الامر الذي ساهم في تزايد يدار من رجال الاعمال والاكاديميين ممن يتصفوا بالكفاءه والمهنية وعضوا ممثل عن الحكومة ،

كمـا تكمن اهدافه فـي التمويل، التوجية والتخطيط للمشروعات التـي ينبغي على القطاع الخاص الولـوج اليها او امتلاكها بعد الخصخصـة او اجراء التوسعات ، بما يضمن دور الدولة التحفيزي لهذا القطـاع وانتشاله مـن اعتماده على الموازنة العامة وممارسته لدور المقـاول الثانوي . فضلا عن قيام اداره هذا الصندوق بتشكيل لجان لعمل دراسات الجدوى للمشروعات التي ينوي القطاع الخاص القيام بها.

الكلمات المفتاحية : المصارف الخاصة ، القطاع الخاص والاسـتثمار، القطاع الخاص والناتج ، ودور القطاع المصرفي في تنشيط القطاع الخاص في العراق.

(*) وزارة التعليم والبحث العلمي الدائرة القانونية Mus153002@uoanbar.edu.iq

المقدمة

يعد القطاع الخاص محورا اساسيا في عمليه التنميه والتقدم الاقتصادي في البلدان المتقدمه والناميه على حد سواء لما له من مزايا مهمه في الاداره والتشغيل واستغلال الموارد بشكل افضل لذلك اصبح تقـدم البلـدان امراً مرهوناً بتطور بالقطاع الخاص كذلك التحول المعتمد عليه وهذا ما اكدته المنظمات برامـج التكييف والهيكلـه، اذا اثبت الواقع قدرته على تفعيل الدورة الاقتصاديه وزياده الانتاجيه فضلا عـن الارتقـاء في السلع والخدمـات وكذلك توفير فرص العمل للقادرين والتقليـل من حجم البطاله في الاقتصـاد وهذا يقع على عاتق القطاع الخاص لاسيمـا الصناعي منه، لذا ينبغي ان يكون هناك تمويل لازم للنهوض بواقعه لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة والعامة.

وبذلـك فـان القطاع الخاص يعد أحد الروافد الرئيسة للاقتصاد العراقي ، من خلال دوره في زيادة الإنتـاج والاستثمـار والتشغيـل ، اذ أن أي تقدم لمستوى هـذا القطاع دليل على تقـدم و نمو الاقتصاد الوطنـي ، ولكن استمـرار العنف وتأخر إعادة الأعمار وتباطؤ الاستثمـار وتحديدا بعد عام ٢٠٠٣ و كذلك الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة وعدم التـوازن فـي القطاعات الإنتاجية والتنموية طيلة العقود الماضيـة ، انعكست على أداء القطاع الخاص الوطني في العراق عن أداء دورهُ الفاعل في تحقيق عملية النمو الاقتصادية . فضلا عن الدور السلبي للدولة في تأثيرها على القطاع الخاص والابتعاد عن دعمه سواء من خلال عدم جديتها في تنويع الهيكل الاقتصـادي للبلـد او من خلال تركه يصارع المنافسة الخارجية او من خلال عدم توفير البيئة المناسبة والداعمة لنموه وتطوره .

وانطلاقا من كون القطاع المصرفي يمارس دورا اساسيا وهاما في الحياه الاقتصاديه والاجتماعيه فـي اي بلد كـان نظرا لما يمتلك هذا القطاع مـن امكانيه الوصل بين جهتيـن مهمتين في تحقيق النمو الاقتصـادي والتنميـه الاقتصاديه في مختلـف البلدان، لذا تقع على عاتقه هذه المهمـة التمويلية،اذ تعدّ المشروعـات التـي يقوم بهـا ذلك القطاع بمختلـف انواعها واحدة مـن اهم الركائز فـي تحقيق النمو الاقتصـادي والاجتماعي في معظم دول العالم المتقدمـة والنامية .الا ان هذه المشروعات وخاصة في الـدول النامية ومنها العراق تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات الداخلية والخارجية ولعل اصعب مشكلـة تواجهها هي مشكلـة التمويل حيث تحتـاج المشروعات الصغيرة والمتوسطـة بشتى أنواعها إلـى مصادر التمويل سواء كان تمويل متوسـط الأجل أو طويل الأجل , للحفاظ على كينونتها ومتابعة أعمالهـا , لذا يجب توفير التمويل المناسب لهـذه المشروعات وبشروط ميسرة من أجل تشجيعها على الاستمـرار والنمـو بشكل يخـدم مصالحها ويساهم في زيـادة كفاءة هذه المشروعـات ضماناً لتحقيق المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي ,وتهيئة عوامل النمو الاقتصادي لتأمين استمرارية عملها في إطار بيئة تنافسية متوازنة تُلبي حاجات المجتمع من السلع والخدمات.

وبنـاءً على مـا تقدم اخذ البنـك المركزي العراقي كونـه اعلى سلطة نقديـة ومصرفية في البلاد نحـو الاهتمـام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطـة من خلال توفير التمويـل المناسب لها عن طريق المصـارف العاملـه في البلاد , اذ يعد خطوة ايجابية نحو دعـم وتشجيع هذه المشروعات بما يخدم في

تقديـم يد العـون المالي لتلك المشروعات ، لزيادة قدرتها على رفع معـدلات التشغيل , ومن ثم زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في جانبين :

الجانـــب الاول : يكمـن في ما تحققـه أهمية مشروعـات القطـاع الخاص كونها أحـدى الأدوات الاقتصاديـة التنموية التي تستحوذ اهتمـام كبير من قبل دول العالم كافة لما تمثله من دوراً محورياً في التشغيل من خلال توفير فرص العمل.

الجانـــب الثاني: يكمن فـي دور القطاع المصرفي العراقي في تنشيـط القطاع الخاص عبر قيامه بتمويل مشروعاته الصغيرة والمتوسطة لزيادة معدلات التشغيل من جهة وانعاش الاقتصاد العراقي و سير نحو خطى النمو والتطور .

مشكلة البحث :

ضعـف أداء القطـاع الخاص العراقي والضمور التدريجي الذي أصابه وما قد يصيبه في المستقبل بما يؤدي الى تحجيم او الغاء دوره في تحقيق الاهداف المرجوة منه بفعل انخفاض مساهمته في تكوين الناتـج المحلـي الاجمالي نتيجة ما تعرض له من انتكاسـه كبيرة اثناء وبعد احداث عام ٢٠٠٣ ، نتيجة توقـف المشروعـات الصناعية الخاصة اما بسبب التدمير او ارتفـاع تكاليف الانتاج، او انعدام الطلب المحلـي علـى منتجاته بفعل اغراق السـوق المحلية بالسلع المستوردة، فضـلا نقص التمويل المناسب والـلازم للنهـوض بمشروعاته سـواء كانت قيد الانشاء او القائمة ، الامر الـذي ساهم في ضالة دور القطاع الخاص في النشاط الاستثماري للبلاد، لذلك يطرح التساؤل الرئيس التالي «الى اي مدى يمكن ان يساهـم القطاع المصرفـي عن طريق المصارف الخاصة في تمويل القطـاع الخاص ومن ثم نموه وتطوره ؟»

فرضية البحث:

ان للقطـاع المصرفي العراقي دوراً مهماً في دعم مشروعات القطاع الخاص اذا ما توافرت البيئة المناسبة للمشروع والتسهيلات المطلوبة من قبل المصارف الخاصة.

أهدف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق العديد من الاهداف هي :

١ – التعرف على ماهية المصارف ودورها التنموي .

٢- دراسة وتحليل واقع القطاع الخاص في العراق.

٣ – بيان اهم السبل للنهوض بواقع القطاع الخاص في العراق .

٤ ـ التعرف على دور التمويل المصرفي في تنمية القطاع الخاص .

الحدود المكانية والزمانية:

الحدود المكانية: تمثلت في الاقتصاد العراقي

الحدود الزمانية: شملت المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) .

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي في التثبت من صحة او نفي فرضية البحث من خلال جمع البيانات وتحليلها للتعرف على مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الخاصة للنهوض بواقع القطاع الخاص وتطوره في العراق.

المبحث الاول :

نشأة المصارف الخاصة ودورها التنموي

يمتد تاريخ نشوء المصارف التجارية إلى العهد البابلي، منذ أن برزت مجموعة الصيارفة وكهنة المعابد وبدأت عمليات التسليف والإيداع، إلى أن جاء حمورابي لتحديد المعاملات المالية والمصرفية، فضلاً عن العمليات الأخرى التي جرى تثبيتها في مسلته الذائعة الصيت (شريعة حمورابي) وتطورت المصارف في زمن الفينيقيين إذ أصبحت للمصارف شهرة واسعة في مجال التجارة مع بلاد فارس والبلاد المطلة على سواحل البحر المتوسط، ولاشك أن البنوك كانت محصلة لظروف ومتطلبات أقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، ويمكن القول أن بدايات النشاط المصرفي كانت مع بدء قيام الأفراد بإيداع أرصدتهم النقدية عند الصاغة والصيارفة وذلك للحفاظ عليها من السرقة أو الضياع مقابل رسم خدمة الاحتفاظ بهذه الأموال، ويقوم الصيرفي أو الصائغ بإصدار إيصال استلام يعطيه للشخص الذي أودع أموالهُ لديه ويقوم باسترجاع هذا الإيصال عندما يستلم الشخص أمواله فيما بعد وحسب المدة المتفق عليها، ومن ثمّ فإن تراكم رؤوس الأموال لدى الصاغة والصيارفة من جهة، وثقة الأفراد بهم من جهة أخرى، ساهم في ظهور فكرة استثمار الودائع أي لجوء الصاغة والصيارفة إلى إقراض الودائع مقابل فائدة محددة وبإيصالات تثبت عملية الإقراض، لذا فإن نشاط الصاغة والصيارفة يُعد نواة ولادة المصارف التجارية، وأول ظهور للمصارف الحديثة بدأ منذ منتصف القرن الثاني عشر للميلاد حيث أسس أول مصرف وذلك في مدينة البندقية عام ١١٥٧ م، وتلاهُ مصرف أمستردام عام ١٦٠٩، ثم مصرف انكلترا عام ١٦٩٤ ومصرف فرنسا عام ١٨٠٠ **(عبد اللطيف، ٢٠١٠ : ٢٨٣)**

وعليه فان المصرف يعرف على أنه " أحد مؤسسات الوساطة المالية الغرض من قيامها تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية المتجسدة بعمليات خصم الأوراق التجارية وقبول الودائع بأنواعها ومنح القروض والمتاجرة بالأوراق المالية مراعيةً في ذلك

الموازنة بين الربحية والسيولة في أدارة أنشطتها (**عبد الكريم ، ٢٠١٠ : ٢٥**)

يتجسد الدور الرئيسي للمصارف التجارية بمهمة الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين من خلال تعبئة مدخرات الوحدات الاقتصادية ذات الفائض عن طريق تقديم خدمات مصرفية متنوعة، ثم تعمل المصارف التجارية على تمويل الوحدات الاقتصادية ذات العجز من أفراد أو مؤسسات مالية أو مشروعات خاصة أو عامة يفيض أنفاقها على دخولها من خلال التسهيلات الأئتمانية التي تقدمها المصارف لهذه الوحدات، اي ان المصرف هو قناة وصل بين المقرضين والمقترضين عن طريق إيجادها لقنوات إستثمارية تحمي حقوق المتعاملين وتحقق لهم عوائد وأرباح أكبر، وتوفر لأصحاب الفوائض الذين لا يمتلكون الخبرات والأموال الكافية اللازمة لإنشاء مشاريع فرص لتوظيف أموالهم، ويتضح هذا الدور خاصة في حالة صغار المدخرين الذين لا يستطيعون إقامة مشاريع مستقلة بتمويلهم الخاص، ومن خلال هذا الدور تعمل السوق على تعزيز الاستثمارات و تعبئة مدخرات صغار المستثمرين وتسهل إنتقال الموارد المالية بما يخدم الإقتصاد ويرفع من المستوى المعيشي (Bradfield, ٢٠٠٧ :٣), ويمكن بيات ذلك في الشكل الاتي:

الشكل (١)
دور المصارف في الوساطة المالية

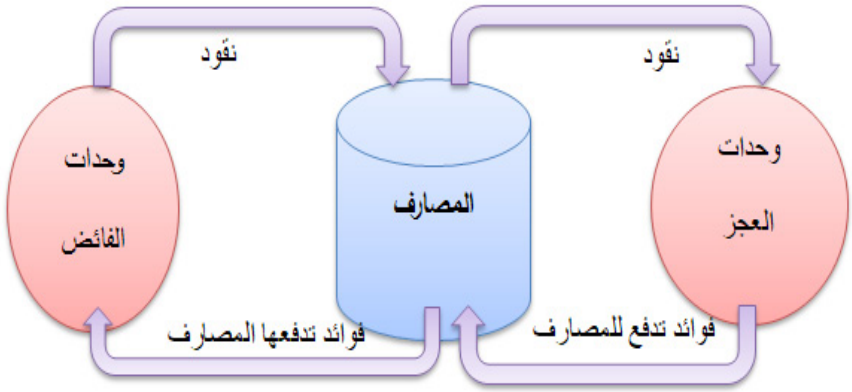

المصدر : اعداد الباحث

المبحث الثاني:
واقع القطاع الخاص في العراق وسبل النهوض به

يعرف القطاع الخاص بأنه ذلك القطاع الذي يقوم على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وفيه يجري تخصيص الموارد الانتاجية وفقاً لما تمليه قوى السوق وتختلف وجهات النظر الى القطاع الخاص وفقاً للزاوية التي ينظر اليه منها والاهداف التي يراد تحقيقها في الاقتصاد الذي يحتويه

والوظائـف والمسؤوليـات التـي تسند له وكذلك ان حجمـه مهم في معرفة دوره وايضـاً فلسفة الدولة والاهداف التي تسعى لها، فهو اي القطاع الخاص يتبع طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في الدولة ففي النظام الرأسمالي القائم على اساس الملكية الخاصة يعرف على أنه عنصر أساسي ومنظم فـي النشاط الاقتصادي وتقوم فيه عملية الإنتاج بناء علـى نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر القرارات والأنشطة المتخذة (**عبد والطعان، ٢٠١٧: ٤٥**)

لقد بدأ دور القطاع الخاص في العملية التنموية عند تأسس الحكومة العراقية الحديثة في عشرينيات القـرن الماضـي. إذ قامت الحكومة العراقية بإصـدار بعض التشريعات التي دعمـت القطاع الخاص ومنهـا قانون المشاريـع الصناعية رقم ١١٤ لسنة ١٩٢٩ الذي ساهم بتشجيـع المستثمرين العراقيين. وفـي عـام ١٩٤٠ تم إصدار قانـون المصرف الصناعي الذي لعب دورا محوريـا في تشجيع الحركة الصناعيـة بالقطر, التي تنوعت لتشمل صناعات مهمـة كصناعة الزيوت والنسيج والجلود. مما عزز من دور القطاع الخاص في العملية التنموية لتصل مساهمته في عام ١٩٥٠ بنسبة (٨٠٪) من إجمالي الناتج المحلي. وكان للتوجهات الأيديولوجية والفكرية التي جاءت بها ثورة تموز ١٩٥٨ دور كبير في تهميش القطاع الخاص بحجة انه قطاع مستغل. فقامت الحكومة في عام ١٩٦٤ بتأميم معظم الشركات الخاصة الكبيرة, وظل القطاع الخاص مقتصرا على الصناعات الصغيرة التي هي عبارة عن وحدات صناعيـة ذات رأسمـال محدود وعدد قليل من العمالـة. كما تراجع دور القطـاع الخاص كثيراً خلال السبعينـات نتيجة انتهاج المبادئ الاشـتراكية. ومنـذ منتصف السبعينات بـدأت وزارة التجارة تزاحم التجـار الذين وجـدوا في النشاط التجاري بديلاً مناسباً عن النشاطـات الصناعية ذات المخاطر العالية حينمـا تولت تجارة المـواد الغذائية والحبوب واحتكرت استيرادها, لذلـك تراجع حجم العمل التجاري الخاص خلال الثمانينات (**الزبيدي، ٢٠٠٩ : ١١٧**).

وبعـد احـداث عـام ٢٠٠٣ و تولي سلطة الائتـلاف الحكم في العراق والتـي اعلنت ان الاقتصاد العراقـي بشكـل عام متوجه نحو الية السوق وللامركزية في ادارتـه ،الا ان هذا الهدف اصطدم بواقع فقـدان الامـن وحالة السلب والنهب والفوضى التي تعرضت لها الكثير من المشاريع الصناعية الكبيرة والمتوسطـة والصغيـرة على حـد سواء ، وبسبب ذلـك فقد تراجـع اداء القطاع الخـاص في النشاط الاقتصادي (**معن , ٢٠٠٢ : ١٤٩**) . .

تعرض القطاع الخاص في العراق الى انتكاسة جديدة اثناء المرحلة الانتقالية بعد عام ٢٠٠٣ ، نتيجـة توقـف المشروعات الصناعية الخاصة اما بسبب التدمير او ارتفاع تكاليف الانتاج ، او انعدام الطلـب المحلي على منتجاته بفعل اغـراق السوق المحلية بالسلع المستوردة ، مما زاد من وطأة الامر انعـدام الامن واستهداف رجال الاعمال ، فكانـت النتيجة هروب المنظمين ورؤوس الاموال الى دول الجـوار بحثـا عن الاستقرار والأمان وتوطين الاموال ، و ساهمت هذه العوامل في ضالة دور القطاع الخـاص في النشـاط الاستثماري للبلاد اذ بلغ اجمالـي راس المال الثابت للقطـاع الخاص كنسبة الى ناتـج المحلي الاجمالـي حوالي (٧,٣٪) لعام ٢٠١٧, ولعل غياب المنـاخ الاستثماري الملائم , وعدم الاستقـرار السياسـي وضعف المركز المالـي للمستثمر العراقي ، تعد من بيـن الاسباب الكامنة وراء ضعف النشاط الخاص في تحقيق النمو في العراق، كما ان السياسة التي اتبعتها سلطة الائتلاف (سياسة

البــاب المفتــوح) ادت الى اغراق السوق العراقيــة بالبضائع الاجنبية التي تمتــاز بأسعارها التنافسية للبضائــع المحليــة (ان وجدت !) . ولعل ما يميز هذه المدة ظاهرة التــردد والتغير المستمر والمفاجئ أحيانــاً في السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية العامة، مما اضعف الثقة بها وبالمؤسسات التي كانــت تحاول تنفيذها وبالسلطة التــي أصدرته ، وفي حالة العراق اليوم حيث الحاجة لاستكمال وإقامة البنيــة الأساسية والمشاريع (الصناعية , والتجارية والخدمية) يتطلب فسح المجال أمام القطاع الخاص لكــي يسهــم في زيادة الإنتاج والاستثمار والتشغيل وإعادة التــوازن بين القطاعات الاقتصادية **(خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠_٢٠١٤: ١٧٧)**

ان السياسة التي اتبعتها سلطة الائتلاف (سياسة الباب المفتوح) قد ادت الى اغراق السوق العراقية بالبضائــع الاجنبيــة التي تمتاز بأسعارها المنافسة للبضائع المحلية , ادى الى تراجع تكوين راس المال الثابت , واتجاه انشطة القطاع الخاص نحو الربح السريع لينحسر اهتمامه في جانب الاستيرادات للسلع الاستهلاكيــة وهي ذات اسعار منخفضــة نسبيا لا تستطيع السلع المحلية من منافستها , ويوضح جدول (١) تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص مقارنة مع مثلية في القطاع العام .

جدول (١)

اجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق للمدة(٢٠٠٤ – ٢٠٢٠) مليار .د

السنة	القطاع العام	نسبة مساهمة القطاع العام (٪)	القطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع الخاص(٪)	اجمالي تكوين راس المال الثابت
٢٠٠٤	٢٤٨٧	٨٧,١	٣٧٠	١٢,٩	٢٨٥٧
٢٠٠٥	٩٧٤٣	٩٥,٧	٤٣٨	٤,٣	١٠١٨٢
٢٠٠٦	١٦٠١٣	٩٤,٧	٨٩٧	٥,٣	١٦٩١١
٢٠٠٧	٦٨٦١	٩١,٢	٦٦٩	٨,٨	٧٥٣٠
٢٠٠٨	٢٢٤٥٥	٩٦,٧	٧٨٥	٣,٣	٢٣٢٤٠
٢٠٠٩	١٢٠٨٣	٩٠	١٣٨٧	١٠	١٣٤٧١
٢٠١٠	٢٤١٧٣	٩٢,١	٢٠٧٩	٧,٩	٢٦٢٥٢
٢٠١١	٣٥٥٥٧	٩٤,٨	١٩٦٧	٥,٢	٣٧٢٥٥
٢٠١٢	٣٣٢٧٤	٨٦,٣	٤٨٠٥	١٣,٧	٣٨٠٧٩
٢٠١٣	٤٨٣٣٥	٨٢,٩	٩٩٧٧	١٧,١	٥٨٣١٣
٢٠١٤	٤٠٣٠٥	٧٧,٦	١١٦٥٩	٢٢,٤	٥١٩٦٥
٢٠١٥	٤٢٣٤١	٧٩,١	١١٢٢١	٢٠,٩	٥٣٥٦٢
٢٠١٦	١٥٦٥٢	٥٩,٩	١٠٤٦٠	٤٠,١	٢٦١١٢
٢٠١٧	١٨٦٠٨	٥٥,٨	١٤٧١٧	٤٤,٢	٣٣٣٢٥
٢٠١٨	٢٢٤٧٥	٥٩,٤	١٥٣٧٩	٤٠,٦	٣٧٨٥٤
٢٠١٩	٢٩٧٥٣	٧٢,١	١١٥٢٦	٢٧,٩	٤١٢٧٩
٢٠٢٠	١٩٣٦١	٦١,٦	١٢٠٦٤	٣٨,٤	٣١٤٢٥

المصـدر: وزارة التخطيـط والتعـاون الانمائي ,الجهاز المركزي للإحصـاء ,الحسابات القوميـة المجموعة الإحصائية ، سنوات متعددة .

يتضح من **الجدول (١)** مساهمة القطاع الخاص في اجمالي تكوين راس المال الثابت , فعلى الرغم مـن التوجهـات الاصلاحيـة التي انتهجتها الحكومـة للتحول نحو اقتصاد السـوق والانفتاح وتشريع قوانيـن الاستثمـار , لـم يأخذ القطاع الخاص منهـا الا حيزا قليلا , ولعل السبب هـو عدم توفير البيئة المناسبة والتخبط في السياسات على مدى المدة بعد عام ٢٠٠٣ . اذ انخفضت مساهمة القطاع الخاص فـي اجمالـي تكوين راس المال الى (٤,٣٪) في عـام ٢٠٠٥ بعد ان كانت (١٢,٩) عام ٢٠٠٤ , وفي عام ٢٠٠٨ شـهدت اقل نسبة مساهمـة اذ وصلت الى (٣,٣٪),ثم اخذت بالتذبـذب ارتفاعا وانخفاضا حتى اصبحت في عام ٢٠١١ تشكل نسبة قدرها (٥,٢٪) من اجمالي تكوين راس المال الثابت واذا ما قورنـت بمثيلاتها من مساهمة القطـاع العام في تكوين اجمالي القطاع العام نلاحظ انها بقيت مرتفعة بشكـل كبيـر , مما يدلل على ان الدولة لازالت هي المسيطرة على انشطة الاقتصاد والاستثمار فيه في ظـل انحسار هذا الـدور للقطاع الخاص، لكن مع حلول عام ٢٠١٣ ومـا تلالها بدء التراجع في راس المـال الخاص بالقطاع العام بالانخفـاض التدريجي وبنسبة اكبر بكثير من مثيلته في القطاع الخاص ، ليترتـب علـى ذلك زيادة في نسبة مساهمته في اجمالي تكويـن راس المال الثابت لتبلغ (٣٨,٤٪) عام ٢٠٢٠

امـا فيمـا يتعلق بدور القطاع الخاص فـي الناتج يظهر جليا من خلال تتبع تطـور نسبة الاستثمار الخاص الى اجمالي الناتج المحلي , اذ يلاحظ انخفاض شديد في نسبة الاستثمارات الخاصة الى الناتج اذ لـم تتجاوز تلـك النسبة مرتبة الاحاد، ففي احسن الاحوال بلغت (٦,٦٪) عام ٢٠١٧، مما يدل على ضعف اداء و دور القطاع الخاص في البلاد من جهة وهيمنة القطاع العام على مجمل الاقتصاد الكلي فـي العراق ويتسم دور القطاع الخـاص بالاعتماد على الموازنة العامة و بريعيته اتجاه الانفاق العام ، اذ يـزداد دوره عبر المقاولات المؤكله اليه في ظل تـزاد الانفاق ويضعف دوره عند انخفاض الانفاق , لذا يمكن اصطلاح تسمية المقاول على القطاع الخاص في العراق .وهذا ما يتضح في الجدول (٢)

الجدول (٢)

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي ١	استثمـار القطـاع الخاص ٢	نسبة ٢ : ١
٢٠٠٤	٥٣٢٣٥,٣	٣٧٠	٠,٦٩٥٠٢٨
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣,٦	٤٣٨	٠,٥٩٥٦٤٦
٢٠٠٦	٩٥٥٨٧,٩	٨٩٧	٠,٩٣٨٤٠٣
٢٠٠٧	١١١٤٥٥,٨	٦٦٩	٠,٦٠٠٢٣٨
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦,١	٧٨٥	٠,٤٩٩٩١٧
٢٠٠٩	١٣٠٦٤٣,٢	١٣٨٧	١,٠٦١٦٧
٢٠١٠	١٦٢٠٦٤,٦	٢٠٧٩	١,٢٨٢٨٢٢
٢٠١١	٢١٧٣٢٧,١	١٩٦٧	٠,٩٠٥٠٨٧
٢٠١٢	٢٥٤٢٢٥,٥	٤٨٠٥	١,٨٩٠٠٥٤
٢٠١٣	٢٧٣٥٨٧,٥	٩٩٧٧	٣,٦٤٦٧٣١
٢٠١٤	٢٦٦٣٣٢,٧	١١٦٥٩	٤,٣٧٧٦٠٧
٢٠١٥	١٩٤٦٨٠,٩	١١٢٢١	٥,٧٦٣٧٩١
٢٠١٦	١٩٦٩٢٤,١	١٠٤٦٠	٥,٣١١٦٩١
٢٠١٧	٢٢١٦٦٥,٧	١٤٧١٧	٦,٦٣٩٢٧٧
٢٠١٨	٢٦٨٩١٨,٩	١٥٣٧٩	٥,٧١٨٨٢٥
٢٠١٩	٢٧٧٨٨٤,٩	١١٥٢٦	٤,١٤٧٧٦
٢٠٢٠	١٩٨٧٧٤,٣	١٢٠٦٤	٦,٠٦٩١٩٥

المصـدر: وزارة التخطيـط والتعـاون الانمائي ,الجهاز المركزي للإحصـاء ,الحسابات القوميـة المجموعة الإحصائية ، سنوات متعددة .

وبنـاء علـى ما سبـق فان تطوير مكانـة وأداء القطاع الخـاص يعتبر قضية جوهريـة يتوجب أن ترتكـز عليهـا السياسات الاقتصادية مـن خلال تبني استراتيجية مثلى لتطويـر القطاع الخاص تعكس الفهـم الصحيـح والتصور الواضح لآليـات وسبل تفعيل دوره في النشاط الاقتصـادي، لذا ينبغي على الحكومـة إطلاق حزمة مـن السياسات والاجراءات المناسبة لتحفيز وتعزيـز هذا القطاع في المرحلة

الراهنــة والتــي تتمثل في انشاء مؤسســة او ديوان مستقل مرتبط بمجلس الــوزراء مهمته التنسيق مع الجانــب الحكومــي لاجل المشاركة في القرار الاقتصادي الذي يتعلــق بالقطاع الخاص بما يفضي الى ضمــان تنفيذ القرارات ومتابعتها ويفضل ان تكون القيادة لهذة المؤسسة لاحد رجال الاعمال البارزين المشهــود لهــم بالوطنية والخبرة والكفاءة اما اعضاء هذه المؤسســة فيفضل ان يكونوا من الاكاديميين المتخصصيــن واهم كبار رجال الاعمــال والاستثمار والشخصيات العامة المعروفة واهل الخبرة ذات العلاقة . فضلا عن انشاء صندوق وطني لدعم وتشجيع الاستثمار الخاص او انشاء بنك لتنمية القطاع الخــاص او كلاهما لضمان الاستثمــار الخاص وبالذات في المشاريع الانتاجيــة التي تسهم في تشغيل اكبــر عــدد ممكــن من العماله وبالنسبــة للبنك يجب ان يكــون له فروع في كل مناطــق العراق مهمته تمويــل المشاريــع الصغيرة فالنشــاط الخاص في العراق يهيمــن علية القطاع الفــردي الصغير الغير منظــم . وكذلك توفيــر المستلزمات الملائمة لهذه العملية ولعل أبرزها الأستقرار السياسي وعند وضع سياســات أو قوانيــن أو أنظمــة أو تعليمات تخص القطــاع الخاص فلابد من مشاركــة الاراء معه من خــلال لقاءات وندوات مشتركــة لمراجعة وتبسيط الإطار القانوني والتنظيمــي المتعلق بنشاط القطاع الخــاص تذليل العراقيل التي تعيــق انطلاقه او عن طريق انشاء هيئة للتنسيــق مع الجهات الحكومية. وصولا الى توفير التمويل الكافي للقطاع الخاص عبر إصدار قوانين جديدة وإزالة التعقيدات الروتينية وتحسيــن فرص هذا القطاع في الحصــول على تمويل ملائم يتناسب والفــرص الاستثمارية في البلد، والعمل على استحداث آليات تمويل جديدة تكون متاحة لمعظم الشركات والمؤسسات الخاصة، لاسيما المؤسســات الصغيــرة والمتوسطة و وجود الاســواق المالية والتي تسهل عملية تعبئــة الموارد المالية المختلفة (**الكبيسي،٢٠١٨: ٤٠**).

المبحث الثالث :

دور القطاع المصرفي في تنشيط القطاع الخاص

اخذ البنك المركزي العراقي على عاتقه مهمة تمويل القطاع الخاص انطلاقه من اهدافه في تحقيق النمــو الاقتصادي وتقليل مستوى البطالة وعلــى اثر ذلك اطلق مبادرتي (١ و ٥) ترليون دينار، حيث اطلــق المركــزي مبادرته (١) ترليون دينــار عراقي التي تمنح عن طريق المصــارف الخاصة لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة قيد التأسيس وايضا المشروعات القائمة على ارض الواقع والتي تحتاج الى التوسيع والتطوير، اذ ان هذه المبادرة ممكن ان تساهم في رفع مستوى مساهمة القطاع الخــاص فــي الناتج المحلي الاجمالي عــن طريق دعم القطاعات الاقتصاديــة المتنوعة وهي الزراعة والصناعــة والتجارة والخدمات، أذ شــملت مبادرة البنك المركزي العراقــي جميع محافظات العراق, وشــارك فيهــا ٣٠ مصرفــا خاصا ، ويمكن لنا توضيــح حجم القروض الممنوحة مــن قبل المصارف الخاصــة للمقترضيــن والقطاعات التي تم تمويلهــا وعدد المشروعات الممولة مــن خلال الجدول في اعلاه. للقطاع الخاص ضمن مبادرة البنك المركزي العراقي (الواحد ترليون) حتى نهاية عام ٢٠٢٠ (مليون دينار)

الجدول رقم (٣)

القروض	قيمة القروض (مليون دينار)	عدد المشروعات
اجمالي القروض الزراعية	١٥,٣٥	١٨٣
اجمالي القروض الصناعية	١٢٣,٦٣	٢٦٥٧
اجمالي القروض التجارية	١٤٣,٥٧	٣٨٤١
اجمالي القروض الخدمية	٦٧,٤٥	١٥٧٨
المجموع	٣٥٠,٠٠٠	٨٢٥٩

المصـــدر: البنك المركزي العراقـــي, المديرية العامة للعمليات المالية وادارة الدين, قســـم عمليات الســـوق المفتوحة, الكشوفات المقدمة من قبل المصارف, ٢٠٢٠.

يتضح من الجدول رقم(٣) الاتي :

١ – عدد المشاريع التي تم تمويلها حوالي ٨٢٥٩ مشروعا

٢ – اجمالي القروض المستلمة من قبل المصارف حوالي ٣٥٠ مليار دينار عام ٢٠٢٠.

٣ – نسبة القروض المستلمة الى اجمالي حجم المبادرة ٣٥٪ عام ٢٠٢٠.

الجدول رقم (٤)

القطاع	عدد المشروعات	تقديرات العاملين
الزراعي	١٨٣	٩٠٠١
الصناعي	٢٦٥٧	٣١٨٠١
التجاري	٣٨٤١	٣٧٩٤٠
الخدمي	١٥٧٨	٩٤٥٠
المجموع	٨٢٥٩	٢٨٤٧٠

المصدر : البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للعمليات المالية وادارة الدين, قسم عمليات السوق المفتوحة, الكشوفات المقدمة من قبل المصارف, ٢٠٢٠ .

اما دور المبادرة في التقليل من حجم البطالة فقد ساهمة بزيادة التشغيل بحدود ٢٨الف عامل وكما مبين في الجدول الرقم(٤) الاتي :

اما عن مبادرة البنك المركزي ٥ ترليون يمكن تلخيصها في الجدول رقم (٥) الاتي :

الجدول (٥)
القروض الممنوحة للقطاع الخاص ضمن مبادرة البنك المركزي العراقي (خمسة ترليون)
(مليون دينار)

المصرف	اجمالي القروض الممنوحة (مليون دينار)
المصرف الزراعي	٤٩٩٧٤
المصرف الصناعي	١٩٩٦٥٤
المصرف العقاري	٩٦٥٠٠٠
صندوق الاسكان	١٢٥٠٠٠٠
المجموع	٢٤٦٤٦٢٨

المصدر : البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للعمليات المالية وادارة الدين, قسم عمليات السوق المفتوحة, الكشوفات المقدمة من قبل المصارف، ٢٠٢٠)

نستخلص مما سبق بان القطاع المصرفي ساهم وبشكل كبير في تمويل القطاع الخاص بمختلف انشطته التجارية والصناعية والزراعية والخدمية فضلا عن قطاع العقاري ليساعد في تأسيس قاعدة انتاجية متنوعة في الاقتصاد عبر اقامة المشروعات بمختلف انواعها واحجامها، الامر الذي ساهم في تزايد مستوى لتشغيل في الاقتصاد وانخفاض معدلات البطالة كنتيجة لذلك. ولكي يستمر هذا الامر ينبغي على المعنيين اتخاذ عدة اجراءات تأتي في مقدمتها احياء الجدار الكمركي، اذ تعد الرسوم الكمركية اهم الادوات المالية في حماية المنتج المحلي والتي اكد عليها العديد من الاقتصاديين لاسيما انصار السياسة الحمائية(خلال مدة محددة، وهو مالا تعارضه WTO) ، لما لها من دور مهم في تقليل الاستيرادات عبر رفع اسعارها مقارنة بمثيلتها المحلية من جهة وتشجيع المنتجات الوطنية على التوسع محليا وامكانية تصديرها الى خارج من جهة اخرى . لا سيما وان الاقتصاد العراقي بحاجة ماسة الى تفعيل مثل هكذا سياسات , اذ تتوافر الامكانية للاحلال محل الاستيراد محليا لاسيما ان حجما مهما منها استهلاكية، كما ان احياء هذا الجدار الحمائي يسهم في زيادة انتاج قطاعي الصناعة والزراعة بشكل خاص وبالتالي تعزيز القطاع الخاص وهنا يدخل القطاع المصرفي في تطوير وتمويل هذا القطاع كنتيجة لنموه وتطوره .

المبحث الرابع:
الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

١. ان القطاع المصرفي ساهم وبشكل كبير في تمويل القطاع الخاص بمختلف انشطته التجارية والصناعية والزراعية والخدمية فضلا عن قطاع العقاري ليساعد في تأسيس قاعدة انتاجية

متنوعة في الاقتصاد عبر اقامة المشروعات بمختلف انواعها واحجامها، الامر الذي ساهم في تزايد مستوى لتشغيل في الاقتصاد وانخفاض معدلات البطالة كنتيجة لذلك.

٢. علـى الرغم من التوجهات الاصلاحيـة التي انتهجتها الحكومة للتحـول نحو اقتصاد السوق والانفتـاح وتشريـع قوانيـن الاستثمار , لم يأخـذ القطاع الخاص منها الا حيـزا قليلا , ولعل السبب هو عدم توفير البيئة المناسبة والتخبط في السياسات .

٣. ضعـف دور القطـاع الخاص في النشـاط الاستثماري فـي البلاد نتيجة توقـف المشروعات الصناعيـة الخاصـة اما بسبب التدمير او ارتفـاع تكاليف الانتاج ، او انعـدام الطلب المحلي على منتجاته بفعل اغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة ، وانعدام الامن واستهداف رجال الاعمال ، فكانت النتيجة هروب المنظمين ورؤوس الاموال الى دول الجوار

٤. كانـت للسياسة التـي اتبعتها سلطة الائتـلاف (سياسة الباب المفتـوح) دور كبير في اغراق السـوق العراقيـة بالبضائع الاجنبيـة في ظل عدم قردة المنتج المحلـي على المنافسة، فضلا عـن التردد والتغير المستمر والمفاجـئ أحياناً في السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية العامة، مما اضعف الثقة بها وبالمؤسسات التي كانت تحاول تنفيذها وبالسلطة التي أصدرته.

٥. لقـد شـهدت نسبة مساهمة القطاع الخاص في اجمالي تكويـن راس المال الثابت تقلبات كبيرة ومستويـات متباين فقـد بلغت اعلى مستوى لها عام ٢٠١٧ وبواقـع (٤٤٪) فيما كانت ادنى نسبـة لها عام ٢٠٠٨ وبواقـع (٣,٣٪) مما يدلل على ان الدولـة لازالت هي المسيطرة على انشطـة الاقتصاد والاستثمار فيه في ظل انحسـار هذا الدور للقطاع الخاص فيما كانت نسبة الاستثمـار الخـاص الى اجمالي الناتج المحلي , منخفضة جـدا اذ لم تتجاوز تلك النسبة مرتبة الاحـاد، ففـي احسن الاحوال بلغـت (٦,٦٪) عام ٢٠١٧، مما يدل علـى ضعف اداء و دور القطاع الخاص في البلاد.

ثانيا: التوصيات

١ ـ انشاء صندوق سيادي للتحول للقطاع الخاص(من نوع صناديق النموGrowth sovereign fund) يـدار مـن رجال الاعمـال والاكاديميين ممن يتصفـوا بالكفاءه والمهنيـة وعضوا ممثل عن الحكومـة ، كمـا تكمن اهدافـه في التمويل، التوجيـة والتخطيط للمشروعات التـي ينبغي على القطاع الخاص الولوج اليها او امتلاكها بعد الخصخصة او اجراء التوسعات ، بما يضمن دور الدولة التحفيزي لهـذا القطـاع وانتشاله من اعتماده على الموازنة العامة وممارسته لـدور المقاول الثانوي . فضلا عن قيـام اداره هذا الصندوق بتشكيل لجان لعمل دراسات الجدوى للمشروعات التي ينوي القطاع الخاص القيام بها .

٢ ـ العمل على إحداث شراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التكامل في النشاط الاقتصادي وبما يخدم كلا القطاعين، ويؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص يمكنه من الحصول على فرص أفضل لتوسيـع نشاطه ومن ثم تعزيز مكانته وأدائـه بما يعود بالفائدة على النشاط الاقتصادي ككل. اي العمل علـى الخصخصـة والتحول نحو قطاع خاص قادر على ان يبقي مساحة القطاع العام محصورة بالبنى

التحتية مستقبلا . لا بل ان هذا الصندوق هو جوهر صندوق الاعمار المزمع انشائه لانه من المستغرب ان تطرح الحكومات صندوقا لاعمار ماخربته الحكومات عبر تاريخ العراق الاقتصادي المعاصر.

تحديد الدعم الحكومي للمنتجات المحلية ، هل يكون الدعم في المدخلات ام في المخرجات؟ اذ يرى الباحث ضرورة التركيز على دعم المخرجات اكثر من المدخلات محاولة منه للتأثير اكثر في المنافسة السعرية للمستورد.

٣ - ضرورة تفعيل واحياء الجدار الكمركي (ولامد محدد)لما له من تأثيرات كبير على تقليل السلع المستوردة التي يمكن للاقتصاد المحلي القيام بانتاجها .

٥ – ضــرورة سن قانون يعمل على تفضيل المنتجات المحلية بالعقود الحكومية سعيا من الحكومة لتوسيع نطاق انتاج القطاع الخاص .

المصادر العربية والاجنبية :

١. عمــاد عبد اللطيف سالم ،الدولة والقطــاع الخاص في العراق ، منشورات بيت الحكمة ،بغداد ، العراق ، ٢٠٠١ .

٢. صــلاح عبد الكريــم ، النقود والمؤسسات والاسواق المالية ادوات وتقنيات السيطرة الحديثة ، ط ١، السفير الدولية للنشر ،القاهرة ، ٢٠١٠

٣. حسين علي عبد، صادق علــي الطعان، القطاع الخاص في العراق....الواقع ....المعوقات.... الاصلاحات، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد ٢٠ ، ٢٠١٧

٤. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,الجهاز المركزي للإحصاء ,الحسابات القومية المجموعة الإحصائية ، سنوات متعددة

٥. البنــك المركزي العراقي, المديرية العامة للعمليــات المالية وادارة الدين, قسم عمليات السوق المفتوحة, الكشوفات المقدمة من قبل المصارف, ٢٠٢٠.

٦. الكبيســي ، عبد الرحمن (٢٠١٨)، اصلاح القطاع المصرفي في العراق واثرة على الائتمان المصرفــي للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٤) مجلــة جامعة الانبار للعلوم الاقتصاديــة والادارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، العدد (٢٢) ، العراق.

٧. مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٤٤)، العراق

8. Bradfield, J., Introduction to the Economics of Financial Markets; university oxford, 2007